حوليات الجامعة التونسية – عدد 2009/54 ص ص 107 – 129

في مدى كلّيّة نظريّة الرّبط التّوليديّة

سميّة المكّي
كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات
جامعة منّوبة

ينظر هذا المقال[1] في ظاهرة لغويّة اعتبرت في التّوليديّة جزءا من النّحو الكلّيّ، هي الرّبط. غير أنّ وضع مبادئ كونيّة تستوعب هذه الظاهرة قد يؤول إلى تضييق مفهوم اللّغة الطّبيعيّة الممكنة ممّا يؤدّي إلى إعاقة البحث في الاكتساب. لكن بمجرّد انبثاق المقاربة بالمقاييس (Parameters) التي شرعت في دراسة الألسن دراسة مقارنيّة أصبح النّحو الكلّي نظاما من المبادئ والمقاييس يضمن للنّظريّة قدرا أوفر من الشموليّة. في إطار هذه المقاربة سنختبر مبادئ نظريّة الرّبط التّوليديّة بتشغيلها على العربيّة لنحدّد مدى كلّيّة ما اقترحه شمسكي (1981).

تعتبر نظريّة الرّبط من المنظومات الهامّة التي اقترحها شمسكي (1981)

في تأويل المركب الاسميّ، فوضع قيودا بنيويّة على مرجعيّة العائد (مثل : نفسه، بعضه بعضا، Himself......) والضّمير والتّعبير المحيل (مثل : الرّجل، زيد، الفتيات....)، وركّز على علاقة التّقارن الإحالي (Coreference) القائمة بين هذه الأسماء ومفسّراتها.

وقد أثبتت هذه المنظومة نجاعتها في معالجة إحالات الاسم في مختلف الألسن الطّبيعيّة، لكنّها مازالت تواجه العديد من الأمثلة المضادّة. فقد انطلقت

---

1) **أهمّ الرّموز المستخدمة في البحث**

* : رمز اللّحن	د، ذ، ر، ز : قرائن إحاليّة
[↑___] : سهم الرّبط	**[م ا] : مركّب اسميّ**
أث : أثر (t : trace)	[م ح] : مركّب حرفي
ج : جملة	Accusative : - ACC (نصب)
حدّ : حدّ (DET : Determiner)	Nominative : - NOM (رفع)
	(جمع) : Plural - PL

نظريّة الرّبط المعياريّة أساسا من اللغة الانجليزيّة، ومن المتوقع آنذاك أن تترك حالات مشكلة لا تفسّرها في ألسنة أخرى.

وفي هذا السّياق تعدّدت الأعمال اللسانيّة التي تحاول أن تضيف إلى هذه النّظريّة وتعدّلها حتى تبلغ مستوى النّجاعة. ومن أهمّ الأعمال التي سنعتمدها في هذا البحث شمسكي (1987، 1995)، وبيكا (Pica 1987) ومانزيني ووكسلر (Manzini et Wexler، 1987) ورولاند ورينهارت (Reuland et Reinhart 1993) ولاسنيك (Lasnik 1981)، وهي من أهمّ البحوث التي أثْرت نظريّة الرّبط المعياريّة كما صاغها شمسكي (1981).

لكنّ هذه النّظريّة لم تبلغ بعدُ مستوى الكفاية التّفسيريّة في ظلّ التّنوّع اللساني، ولا تخلو العربيّة نفسها من وجود أمثلة مضادّة من شأنها أن تحرج المبادئ التي أقرّها شمسكي وأن تشكّك في كلّيّتها.

سنبدأ في هذا العمل بتقديم النّظريّة، فنحدّد أوّلا نمطيّة توزيع المركّب الاسمي، ثمّ نقدّم لاحقا مبادئ الرّبط في صياغتها المعياريّة، أي كما ضبطها صاحبها في منوال التّحكّم والرّبط (1981). ثمّ نمرّ في مرحلة موالية إلى تقصّي أبنية مشكلة من العربيّة منها ما يحرج فرضيّة التّوزيع التّكاملي بين العائد والضمير، ومنها ما يحرج شرط أسبقيّة المفسّر على المتغيّر، وسننظر كذلك في أبنية ملتبسة لا تتكهّن بها مبادئ الرّبط (1981). من خلال هذه الأبنية سنختبر مدى نجاعة هذه النّظريّة في ظلّ ادّعاء التّوليديّين أنّ مبادئ الرّبط كلّيّة ترتقي بالواقع اللّغوي إلى مستوى الانتظام والوحدة، وسنوظّف في الأثناء الفرضيّات المتنافسة في حلّ إشكالات هذه النّظريّة، ونقدّم مقترحاتنا في استيعاب هذه الحالات المشكلة. ثمّ نتعرّض أخيرا إلى إشكال آخر يخصّ عمليّة التّقارن الإحالي التي تعبّر عن علاقة الرّبط بين المتغيّر ومفسّره، وهي عمليّة تصطدم بدورها بحالات مشكلة تضعف كلّيّة ما اقترحه التّوليديّون في شأنها.

1. تقديم نظريّة الرّبط :

1. 1. نمطيّة توزيع المركّب الاسميّ :

صنّف شمسكي (1981) المركّبات الاسميّة حسب تقليب السّمتين عائد/ضمير، ووضع تبعا لذلك نمطيّة لتوزيع [م ا] وفق ثنائيّة المُظهر (Overt)/المُضمر(Covert)، ويقصد بـ"المظهر" المركّبات الاسميّة المتحققة معجميّا وهي العوائد (نفسه، عينه، كلاهما، بعضهم بعضا، Herself، Each other...) والضّمائر (هو، هم،ــه، He، Their) والتّعبير المحيل أي الاسم الذي يحمل إحالته في ذاته ولا يحتاج إلى مفسّر داخل البنية، فالاسم "الرّجل" في الجملة التّالية [جاء الرّجل] تعبير محيل لا يطلب مفسّرا.

هذه المـركّبات الاسميّة المتحققة معجميّا توافقها مركّبات اسميّة مضمرة أي فارغة من كلّ محتوى صـوتـيّ. فالعائد المعجّم يوافقه أثر المركب الاسميّ الذي يظهر مثلا في حالة البناء للمجهول، هذا الأثر عائد فارغ لأنّه يسلك في الإحالة سلوك العائد المعجّم، فكلاهما يطلب المسافة نفسها لتحقيق إحالتيهما. ويمكن أن نتبيّن ذلك من خلال الأمثلة التّالية :

(1) أ. [عاقب عمرٌو زيدا]

ب.[عُوقب زيدٌ$_{ز}$ أث$_{ز}$]

(2) [عاقب زيدٌ$_{ز}$ نفســَه$_{ز}$]

فإذا قارنّا بين المسافة التي يطلبها العائد [نفسه] في (2) ليأخذ إحالته من مفسّره [زيد] والمسافة التي يطلبها أثر المركب الاسميّ النّاتج عن التّحويل للمجهول في (1ب) لاحظنا أنّهما متقايسان، فالأثر يقطع المسافة نفسها التي يقطعها العائد ليُربط بمفسّره.

أمّا الضّمير المعجّم فتوافقه مقولة فارغة يسمّيها التّوليديّون "الضّمّ الصّغير" (pro) وهو ما تـعوّدنا الاصـطلاح عليه بالضّمير الـمستتر.

وأمّا التّعبير المحيل فتوافقه المقولة الفارغة "أثـر الموصـول" (Trace-wh) وهو ما يبقى في موضع الاسم المنتقل ممّا يدلّ على أنّه كان فيه. ففي الجملة (3) :

(3) أ. [أعجب زيدٌ بـلوحة عمرو]

ب. [بـــم أعـجب زيدٌ أث] ؟

ينتقل المركّب الاسمي [لوحة عمرو] لتوليد اسم الاستفهام، فيترك بانتقاله أثرا دالاّ عليه يسلك في الإحالة سلوك التّعابير المحيلة. فالتّعبير المحيل في (3أ) [لوحة عمرو] يأخذ خصائص إحاليّة مستقلّة عن كلّ مفسّر، وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى أثره النّاتج عن الاستفهام.

ونلخّص هذه التّوزيعية في الجدول التّالي :

المركب الاسمي	مظهر	مضمر
[+ عائد، - ضمير]	العائد	أثر المركب الاسمي
[- عائد، + ضمير]	الضمير	الضم الصغير (pro)
[- عائد، - ضمير]	التعبيرالمحيل	أثر الموصول
[+ عائد، + ضمير]	Ø	الضم الكبير (PRO)

والمفتاح الأساسيّ لنظريّة الرّبط هو أنّ العناصر من صنف [+ عائد] تُربط في حيّز محلّيّ مخصوص، في حين تكون العناصر من صنف [+ ضمير] حرّة في الحيّز نفسه. ونلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ شمسكي مثّل للمقولة الفارغة التي تكون من صنف [+ عائد، + ضمير] بالضمّ الكبير (PRO) الذي يمثّل الفاعل المقدّر في حالة الأفعال غير المصرّفة في الانجليزيّة والفرنسيّة. ففي الجملة التّالية :

(4)

[I expect PRO to succeed]

ʔanā-NOM ʔatawaqqaʕu PRO ʔannaʒāħa

[أتوقع النّجاح]

يحتاج الفعل غير المصرّف [To succeed] إلى تقدير ضمّ كبير قبله يعبّر عن الفاعليّة، وليس لهذه المقولة الفارغة نظير مظهر.

1. 2. ربط العائد

اشتغلت النّظريّة التّوليديّة على أبنية مختلفة لتحدّد مبادئ ربط العائد والضّمير والتّعبير المحيل سواء أكانت معجّمة أم مقولات فارغة.

نبدأ بالنّظر في حالة العائد باعتماد المثالين التّاليين :

(4) [خلّد العلامةُذ نفسَهذ]

(5) [قُتل زيدٌذ أثذ]

نلاحظ أنّ العائد [نفسه] في (5) يتقارن إحاليّا مع مفسّره [العلاّمة] داخل البنية العامليّة للعائد، والمقصود بالبنية العامليّة البنية التي تضمّ العامل ومعمولاته. فتمثّل الجملة برمّتها في حالة المثال (5) البنية العامليّة للعائد [نفسه] بما أنّها تضمّ العامل [خلّد] ومعموليه : العائد ومفسّره. وتبعا لذلك حدّد شمسكي (1981) الحيّز الذي يُربط فيه العائد بتوظيف مفهوم المقولة العاملة (Catégorie gouvernante) :

(6) المقولة العاملة : "أ" مقولة عاملة لـ "ب" إذا كانت "أ" المقولة الدّنيا التي تحتوي "ب" والعامل في "ب" والفاعل.

يضمّ حيّز الرّبط وفق هذا التّعريف العاملَ في المتغيّر والمتغيّرَ والفاعلَ، فلا يعتبر المركّب الإضافي [كتابه] مثلا مقولة عاملة للضّمير المتّصل لأنّه لا يضمّ فاعلا.

ويمكن أن نمثّل لهذا التّعريف بالبنيتين التّاليتين اللتين تأخذان بعين الاعتبار التّرتيبين [ف فا مف] و [فا ف مف] :

(7أ) [م أ [أ فا] ب]

[م أ [فا أ] ب]

باعتماد هذا التّحديد لحيّز الرّبط تمثّل الجملة برمّتها في (5) المقولة العاملة للعائد لأنّها المقولة الدّنيا التي تحتوي العائد والعامل فيه والفاعل [العلامة]. في هذا الحيّز يتقارن العائد إحاليّا مع مفسّره.

وإذا نظرنا في البنية (6) لاحظنا أنّ أثر المركّب الاسمي النّاتج عن التّحويل للمجهول يتقارن إحاليّا مع مفسّره [زيد] داخل المقولة العاملة التي تضمّ الأثر والفاعل المتضمّن في البناء للمجهول والعامل [قتل].

بهذه الملاحظات صاغ شمسكي مبدأ الرّبط الخاصّ بالعوائد على النّحو التّالي :

(7) العائد مربوط في مقولته العاملة.

فهل يمكن لهذا المبدإ أن يفسّر لحن الجملتين (9، 10) :

(8) *[أدرك المفتّشُ ذ أنّ الضّحية [قتلت نفسَه ذ]]

(9) *[نفسُه ذ قام زيدٌ ذ]

يفسّر لحن الجملة (9) بخروج العائد [نفسه] عن مقولته العاملة [قتلت نفسه] التي تضمّ الفعل العامل في العائد والفاعل والعائد ليربط ربطا حرّا بالمفسّر [المفتّش] كما تبيّنه علاقة التّقارن الإحالي مخترقا بذلك مبدأ الرّبط (8). أمّا لحن الجملة (10) فلا يفسّره هذا المبدأ لأنّ العائد ومفسّره موجودان في البنية العامليّة نفسها، لذا احتيج في نظريّة الرّبط إلى توظيف مبدإ التّحكّم المكوّني (c-command) :

(10) <u>مبدأ التّحكّم المكوّني</u> : "أ" تتحكّم مكوّنيا في"ب" إذا كانت :

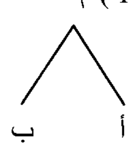
- "أ" لا تشرف على "ب" و "ب" لا تشرف على "أ".

- العقدة الفرعيّة الأولى المشرفة على "أ" تشرف كذلك على "ب".

(Chomsky : 17،1987)

يقبل هذا المبدأ التّمثيل التّالي :

(11أ) م أ



فإذا طبّقنا هذا المبدأ على البنيتين السّابقتين (5 و 6) اللّتين نذكّر بهما هنا :

(5) [خلّد العلاّمةُ ذ نفسَـهُ ذ]

(6) [قتل زيدٌ ذ أثـذ]

لاحظنا أنّ المفسّر (العلاّمة في 5، وزيد في 6) يتحكّم في العائد (نفسه في 5 وأثر المركّب الاسمي في 6) لأنّهما خاضعان لإشراف عقدة واحدة يمثّلها المركّب الفعلي [م ف[ف فا] مف]. وهذا يعني وجوب سبق المفسّر للمتغيّر.

بذلك يفسّر لحن الجملة (10) باختراقها مبدأ التّحكّم المكوّني بما أنّ العائد يوجد في موضع أعلى يُشرف فيه على مفسّره. وقد سبق للنّظريّة النّحويّة العربيّة أن عبّرت عن هذا المبدإ باشتراط أسبقيّة المفسّر على المضمر، فأصل الإضمار عند نحاتنا أن يتقدّم المفسّر لفظا تحقيقا أو تقديرا، وبمقتضى ذلك صاغوا القيد التّالي :

(11) لا إضمار قبل الذكر. (الاستراباذي، شرح الكافية، I/ 80)

واضح إذن أنّ منظومة الرّبط تعتمد في تحديدها للحيّز المحلّيّ مقياسين اثنين : مقياس عامليّ يظهر بوضوح في اعتمادها مفهوم المقولة العاملة والفاعل، ومقياس دلاليّ يقوم على علاقة التّقارن الإحاليّ.

1. 2. ربط الضّمير :

نظر شمسكي كذلك في ربط الضّمائر فلاحظ أنّها تختلف عن العوائد.

نوضّح ذلك باعتماد البنية التّالية :

(12) [تتمنّى الأمّ ذ [أن [ترى أطفالها ذ متفوّقين]]

نلاحظ أنّ الضّمير المتّصل في (13) يأخذ إحالته من اسم واقع خارج مقولته العاملة التي يمثلها الإسناد الفرعي [ترى أطفالها ذ متفوّقين] حيث يوجد الضّمير والفاعل (الضّمّ الصّغير) والعامل. فيكون ربط الضّمير مخالفا لربط العائد بما أنّ الضّمير يتحرّك خارج حدود مقولته العاملة، في حين يلزم العائد حدود مقولته. وباعتماد هذه الملاحظة صاغ شمسكي مبدأ ربط الضّمير على النّحو التّالي :

(13) الضّمير حرّ في مقولته العاملة.

يتوقّع هذا المبدأ لحن ما يلي :

(14) أ. *[تحبّ الأمُ ذ إيّاها ذ]

ب. *[إيّاها ذ تحبّ الأمُ ذ]

حيث يفسّر اللّحن باختراق الجملتين مبدأ الرّبط (14)، إذ رُبط الضّمير في كليهما داخل مقولته العاملة التي تمثلها الجملة برمّتها. كما تخترق الجملة (15ب) شرط أسبقيّة المفسّر على الضّمير كما نصّ عليه مبدأ التّحكّم المكوّني.

يكون الضمير والعائد وفق المبدأين (8 و14) في توزيع تكامليّ فلا يمكن أن يتحقّق الضّمير في موضع يتحقّق فيه العائد ولا يمكن أن يتحقّق العائد في موضع خاصّ بالضّمير بما أنّ الحيّز الذي يحقق فيه العائد إحالته هو الحيّز نفسه الذي يخرج عنه الضّمير ليجد مفسّره .

ويمكن أن نلاحظ ظاهرة التّوزيع التّكاملي هذه في المثالين التاليين :

(15) أ. [سبّب العاملُ ذ لنفسه ذ المشاكلَ]
ب. *[سبّب العاملُ ذ لهذ المشاكلَ]

(16) أ.[سبّب العاملُ ذ لصديقهذ المشاكلَ]
ب. *[سبّب العاملُ ذ لصديق نفسهذ المشاكلَ]

فنلاحظ من خلال (16أ وب) أنّ الموضع الذي يطلب عائدا يمنع ظهور الضّمير، والعكس كذلك صحيح، فالموضع الذي يطلب ضميرا يمنع ظهور العائد كما يبيّنـــه المثالان (17أ وب). هذه الظّاهرة هي التي تفسّر لحن البنيتين (16ب و 17ب).

إلاّ أنّ حيّز الرّبط الذي حُدّد بمفهوم المقولة العاملة يضعف في الأمثلة التّالية :

(17) [يجذب المغناطيسذ المعدن [م ح إليهذ]]
(18) [سبّب العاملذ طرد [م ا زميلهذ]]
(19) [The students$_i$ saw [$_{NP}$their$_i$ friends]]
ra?ā-PAST DET tlām ð īu-NOM [?as?diqā?a]-ACC hum

[رأى التّلاميذذ أصدقاءهم ذ]

هذه الأبنية تحرج مبدأ ربط الضّمير، إذ نلاحظ أنّ الضّمير في هذه الحالات يُربـط في مقولته العاملة التي تضـمّ الـفاعل (الـمغناطيس في 18، العامل في 19، The students في 20) والضّمير، فيسلك بذلك سلوك العائد.

لتجاوز هذا الإشكال اقترح شمسكي (1987) تحديدا آخر لمفهوم المقولة العاملة :

(20) <u>المقولة العاملة</u> : "أ" مقولة عاملة في"ب" إذا كانت "أ" المقولة الدّنيا التي تحتوي "ب" و العامل في "ب"، حيث "أ"= م ا أو م ح أو ج.

فيصبح مفهوم المقولة العاملة (21) أبسط من مفهوم المقولة العاملة (7) كما صيغ سنة (1981) بما أنّه يقصي مفهوم الفاعل ويأخذ بعين الاعتبار ظاهرة تحرّك الضّمير خارج مقولته العاملة. يكون بذلك حيّز ربط الضّمير في المثال (18) هو المركّب الحرفي، أمّا في المثالين (19، 20) فيمثله المركّب الاسمي باعتباره البنية الوظيفيّة الدّنيا التي تضمّ العامل في الضّمير والضّميرَ ممّا يسمح بربطه خارج مقولته العاملة.

1. 3. ربط التّعبير المحيل :

ننظر في هذا المبحث في ربط المركّبات الاسميّة التي لا تكون ضمائر ولا عوائد، ويطلق عليها شمسكي مصطلح التّعابير المحيلة (Referring Expressions) :

(21) [إنّ التّلميذ‌ز يحترم المعلّم‌ز]

نلاحظ أنّ التّعبيرين المحيلين (التّلميذ، المعلّم) لهما خصائص إحاليّة ذاتيّة حسب ما تبيّنه القرائن الإحاليّة، فيستقلاّن عن كلّ مفسّر، لذلك اعتبرهما شومسكي حرّين فلا يحتاجان إلى حيّز المقولة العاملة. وصاغ بمقتضى ذلك مبدأ الرّبط الثّالث :

(22) التّعبير المحيل حرّ.

يتوقع هذا المبدأ لحن الجملتين (24 و25) :

(23) * [إنّهز يحترم المعلّمز]

(24) * [إنّ معلم اللّغة العربيّةز يحترم المعلّمز]

فنلاحظ أنّ ربط التّعبير المحيل (المعلّم) بالضّمير في الجملة (24) وربطه بالتّعبير المحيل في (25) ربطا داخل حدود البنية الإعرابيّة يؤدّي إلى خرق المبدإ (23) وبالتالي إلى لحن الجملة.

2. أبنية مشكلة :

لكن واجهت نظريّة الرّبط شأنها شأن بقيّة المـنظومات أبنية مشكلة شكّكت في نـجاعتها وفي كفايتها التّفسيريّة، لذلك نمرّ إلى توسيع الحقل الاختباري لهذه النّظريّة لتحديد مدى قدرتها على استيعاب معطيات من العربيّة.

2. 1. أبنية مشكلة تحرج فرضيّة التّوزيع التّكامليّ :

رأينا في المبحث السّابق أنّ مبدأي ربط العائد والضمير يؤولان إلى توزيع العائد والضّمير توزيعا تكامليّا فلا يمكن للواحد منهما أن يتحقق في موضع يتحقّق فيه الآخر. ويُعدّ ذلك من أهمّ التّوقعات التي توصّل إليها شمسكي (1981)، إلاّ أنّه توقع تدحضه البنيتان التّاليتان :

(25) أ. [اعتقد التّلميذانi [أنّ كليهماi سيعاقب]]
ب.[اعتقد التلميذانi [أنّـــهماi سيعاقبان]]

(26) أ. [شاهد الأطفالi [صور بعضهم بعضاi]]
ب.[شاهد الأطفالi [صور بعضهمi]]
ج.[شاهد الأطفالi [صورهمi]]

نلاحظ أنّ العائد في (26أ، 27أ، 27ب) ورد مضافا إليه غير مربوط في مقولته العاملة التي يمثلها المركّب الإضافي، بل يخرج عنها مخترقا مبدأ ربط العائد الذي اقترحه شمسكي، وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى الضمير المتّصل في (26ب، 27ج) حيث ورد بدوره مضافا إليه مربوطا خارج البنية الإضافيّة. هذه الخاصّيّة المشتركة بين الضمير والعائد في (26 و27) هي التي تسمح بتعويض العائد بالضمير تعويضا يحافظ على طريقة توزيع القرائن الإحاليّة وعلى نحويّة البنية، على عكس ما رأينا في (16 أ و ب، 17 أ وب) حيث أدّت عمليّة التعويض إلى بنية لاحنة إذا حافظنا على التّقارن الإحالي نفسه، ونعيدهما هنا للتّذكير :

(16) أ. [سبّب العاملi لنفسهi المشاكل]
ب.*[سبّب العاملi لهi المشاكل]

(17) أ. [سبّب العاملi لصديقهi المشاكل]
ب.*[سبّب العاملi لصديق نفسهi المشاكل]

إنّ المقارنة بين (26 و27) وبين (16، 17) تضعف فرضيّة التّوزيع التّكامليّ بين العائد والضّمير، وهذا يعني أنّهما يسلكان سلوكا واحدا في الرّبط، فإذا اعتمدنا حيّز الرّبط كما صيغ في (21)، حيث تضمّ المقولة العاملة العامل والمتغيّر فحسب، كان العائد والضّمير حُرّين في مقولتيهما العاملة التي يمثّلها المركّب الإضافي، فيخترق العائد في هذه الحالة مبدأ الرّبط التّوليدي الذي ينصّ على ربط العائد داخل مقولته العاملة.

ويزداد الإشكال تعقدا مع الجملتين التّاليتين :

(27) [قام الرّجلi هوi نفسهi]
(28) [هندi [قامت هيi نفسهاi]]

ففي حالة التّوكيد في العربيّة يمكن أن يحضر الضّمير والعائد جنبا إلى جنب، ويؤول ذلك آليّا إلى ربطهما على نحو واحد لأنّ مفسّرهما واحد (الرّجل في 28، هند في 29) حسب ما يبيّنه التّقارن الإحاليّ. فلا تحرج البنيتان فرضيّة التّوزيع التّكاملي فحسب، بل تحرج كذلك مبدأ ربط العائد والضّمير (1981). فإذا كان الضّمير والعائد في (28) يتقارنان إحاليّا مع المفسّر نفسه فهذا يعني أنّهما يخضعان لمبدإ واحد وهو الرّبط داخل المقولة العاملة التي تمثلها الجملة برمّتها،

أي إنّ الضّمير هنا يسلك سلوك العائد في تحقيق إحالته. وأمّا في (29) فالضمير والعائد كلاهما يربطان ربطا حرّا في مقولتهما العاملة، فيسلك العائد في هذه الحالة سلوك الضمير خاصّة أنّ ربطه بالضمير المنفصل (هي) داخل حدود المقولة العاملة لا يرفع عنه الإبهام.

وقد تمّ رصد حالات مماثلة في الانجليزيّة تخترق ظاهرة التّوزيع التّكامليّ، فتسمح للضّمير أن يرد في الموضع الذي يمكن أن يرد فيه العائد الذّاتي دون أن يخلّ ذلك بقيمتيهما الإحاليّتين داخل الجملة : (رولاند ورينهارت،1993، 662)

(29)

[Max $_i$ saw a gun near himself $_i$ / him$_i$]
Max-NO M ra ?aa DET musaddasan qurba nafsihi/hu-ACC
[رأى زيد ذ مسدّسا قربـــه ذ /* نفسه ذ]

(30)

[Max $_i$ likes jokes about himself $_i$ / him $_i$]
Max- NOM yuħibbu [muzāħa-PL ʕan nafsihi / hu]- ACC
* [يحبّ زيدذ المزاح عن نفسهذ/ ــهذ]
[يحبّ زيدذ أن يمازحوهذ /* نفسهذ]

اعتبر ساغ وبولار، (Sag and Pollard 1994) هذه الحالات حالات استثنائيّة، أمّا شمسكي (1987) فقد تمسّك بما أفرزته نظريّة الرّبط (1981) واقترح لحلّ الأمثلة المضادّة الخاصّة بربط الضّمير تــوظيف مفهوم المقولة العاملة (21) كـما صيغ ســنة (1987) وهــو حــيّز يــضمّ الضّمير وعامله فحسب، فيكون الضّمير في المثال (27ج : شاهد الأطفالذ صورهمذ) حرّا في مقولته العاملة التي يمثلها المركب الإضافي [صورهم]. واقترح لحلّ الأمثلة المضادّة الخاصّة بربط العائد توظيف مفهوم المقولة العاملة (7) كما صيغ سنة (1981) وهو حيّز يضمّ العائد وعامله والفاعل، فلا تخترق بذلك البنية (26أ، 27أ،ب) مبدأ الرّبط (8) الذي ينصّ على ربط العائد في مقولته العاملة.

لكنّ هذا الحلّ حسب رأينا غير متناسق لأنّه لا يقدّم تصوّرا موحّدا لحيّز الرّبط، إضافة إلى ذلك فإنّه لايحلّ إشكال ربط الضمير في بنية التّوكيد (28. قام الرّجلذ هوذ نفسهذ) حيث يكون مربوطا في مقولته العاملة سواء اعتمدنا مفهوم المقولة العاملة (7) أو (21)، ولا يحلّ كذلك إشكال ربط العائد في (26 أ.[اعتقد التّلميذانذ [أنّ كليهماذ سيعاقب]]) حيث يربط ربطا حرّا في مقولته العاملة.

في هذا السّياق قدّم رولاند ورينهارت (1993) مقاربة دلاليّة إعرابيّة لظاهرة الرّبط وظّفا أثناءها مفهوم الدّور المحوري (Thematic role).

فكيف تحلّ هذه المقاربة إشكال التّوزيع التّكامليّ بين الضّمير والعائد؟

لتوضيح ذلك ننظر في المثالين التاليين اللذين لا يخرقان التّوزيع التّكاملي :

(31) أ. [الكاتبُز ينتقد نفسَهز]

ب .*[الكاتبُز ينتقدهز]

نلاحظ في هذه الحالة أنّ العائد [نفسه] والمفسّر [الكاتب] كليهما يلعب دورا محوريّا مستقلاّ توافقه وظيفة إعرابيّة مستقلّة، فالمفسّر [الكاتب] يلعب دور المُحدِث (Agent) الذي توافـــقه إعـرابيّا وظيفة الفاعل. ويستقلّ العائد بدور المتحمّل (Patient) الذي توافقه وظيفة المفعول. هذه الظّاهرة هي التي تفسّرتعذر تعويض العائد بالضّمير كما تبيّنه الجملة اللاحنة (32 ب).

أما الجملة (27ب) التي نذكّر بها هنا :

(27ب) [شاهد الأطفالُ ز صورَ بعضهمز]

فتختلف من حيث بنيتها المحوريّة والإعرابيّة عن الجملة (32)، فالعائد [بعضهم] ينضوي ضمن الدّور المحوريّ للمركّب [صور بعضهم] وينضوي عامليّا ضمن المركّب نفسه الواقع مفعولا به، في حين يلعب مفسّره (الأطفال) دورا محوريّا مستقلاّ هو دور المُحدِث، توافقه وظيفة إعرابيّة مستقلّة عن كلّ مركّب نحويّ فرعي هي وظيفة الفاعل.

ونلاحظ الظّاهرة نفسها مع الضّمير في (27ج) :

(27ج) [شاهد الأطفالُز صورَهمز]

إذ ينضوي الضّمير ضمن الدّور المحوريّ للمتحمّل وينضوي عامليّا ضمن المركّب الإضافي [صورهم] الواقع مفعولا به. ويفسّر إمكان تعويض العائد للضّمير في (26 و 30 و31) على النّحو نفسه.

نستنتج إذن حسب مقاربة رولاند ورينهارت أنّ الإطار البنيويّ الوحيد الذي يكون فيه العائد في توزيع تكامليّ مع الضّمير هو الذي يستقلّ فيه الضّمير والعائد بدور محوريّ وبوظيفة إعرابيّة مباشرة داخل البنية.

أمّا إمكان تعويض العائد للضّمير فيتحقّق في حالة انضوائهما محوريّا ضـــمن دور من الأدوار التي يـــنتقيها الفعل وإعرابيّا ضـــمن معمول من المعمولات المباشرة للفعل. في هذه الحالة يخضع الضّمير والعائد لمبدإ ربط واحد فيخرجان عن حيّز مقولتيهما العاملة التي تضمّهما وتضمّ عامليهما.

تبدو هذه المقاربة الدّلالية الإعرابيّة مناسبة لحلّ إشكال التّوزيع التّكامليّ، بل يمكن أن تفسّر إمكان تتابع الضّمير والعائد الذاتي التّوكيدي في العربيّة في الأبنية التي تعرّضنا لها سابقا :

(28) [قام الرّجلُ‌ز هوز نفسُهز]

(29) [هندٌز [قامت هيَز نفسُهاز]]

حيث لا يضطلع الضّمير المنفصل ولا العائد الذاتي بدور محوريّ ولا بوظيفة إعرابيّة مستقلّة، بل ينضويان ضمن دور المحدث، وبالتّوازي مع ذلك فهُما إعرابيّا جزء من المركّب التّوكيدي الواقع فاعلا، لذلك يُربطان في الحيّز نفسه.

2.2. أبنية مشكلة تخترق مبدأ ربط العائد :

برهن مانزيني ووكسلر (Manzini et Wexler، 1987) من خلال أمثلة من النّرويجيّة والسّويديّة إمكانيّة تنوّع ربط العائد في اللّسان الواحد، فيؤول ذلك إلى اختصاص كلّ عائد بحيّز ربط خاصّ. وقد لاحظ بيكا (Pica، 1987) أنّ العوائد المركّبة تكون محلّيّة أي تربط داخل مقولتها العاملة التي تضمّ العائد وعامله، في حين تكون العوائد البسيطة ذات إحالة بعيدة (Long distance anaphors) تخرج عن حدود هذه المقولة.

فكيف يجري الأمر في العربيّة، هل يُربط العائد دائما في حيّز مقولته العاملة كما أقرّته نظريّة الرّبط المعياريّة (1981) أم يتنوّع بتنوّع العائد كما بيّنه بيكا (1987) ؟

سننظر أوّلا في العائد الذاتي (Reflexive anaphor) من خلال الأمثلة التالية :

(33) [أهان زيدٌز نفسَهز]

(34) أ.[إنّ نجاح زيدز في هذه المهمّة [يتوقف على مدى الثقة [بنفسهز]]]
ب.[إنّ نجـــاح زيدز في هذه المهمّة [يتوقف على مدى الثقة بالنّفس ز/ر]]

(35) [خاطبتز نفسيز قائلا : [يا نفسُ ز/ر لا تتردّدي]]

تستجيب الجملة (33) استجابة وافية لمبدإ ربط العائد كما رأينا في المبحث الثاني فلا يخرج عن حيّز مقولته العاملة التي تضمّ العائد والفعل العامل. لكن نلاحظ أنّ ربط العائد يقع بفضل الضمير بما أنّ العائد في العربيّة يختصّ بوروده مركّبا إضافيّا يكون فيه المضاف ضميرا يربط خارج حدود هذا المركّب. فنحتاج في هذه الحالة إلى تطبيق مبدأين من مبادئ الرّبط : مبدإ ربط العائد ومبدإ ربط الضمير.

أمّا الجملة (34أ) فإن كانت تستجيب لمبدإ ربط الضمير المتّصل بـ"النّفس" فإنّها تخترق مبدأ ربط العائد، إذ نلاحظ أنّ العائد الذاتي يُربط ربطا حرّا في مقولته العاملة التي يمثلها المركّب الإسنادي الفرعيّ [يتوقّف على مدى الثّقة بنفسه] بما أنّه المقولة التي تضمّ الفاعل (الضّمّ الصّغير) والعامل والعائد.

وحتّى إن اعتبرنا حيّز الرّبط هنا هو المقولة الوظيفيّة الدّنيا التي أقصت مفهوم الفاعل فإنّ العائد يبقى دائما حرّا في حيّز ربطه الذي يمثله في هذه الحالة المركّب بالجرّ [بنفسه]، فيسلك العائد في الحالتين سلوك الضمير.

لكن نلاحظ أنّ الاسم [النّفس] في (34ب) يمكن أن يسلك سلوكين مختلفين في الرّبط، إذ يمكن أن يتّخذ [زيدا] مفسّرا له كما يمكن أن يؤوّل تأويلا مطلقا فيستقلّ عن كلّ مفسّر داخل مقولته العاملة وداخل الجملة، وما ييسّر هذين التّأويلين هو عدم اقتران هذا الاسم بضمير متّصل يوجّه له إحالته. واضح إذن أنّ [النّفس] في العربيّة تشتغل كعائد إذا أفرغت من الإحالة واحتاجت إلى مفسّر يرفع عنها الإبهام[3]، وأمّا إذا حملت في ذاتها قوّة إحاليّة واستقلّت عن كلّ مفسّر انضوت ضمن صنف التّعابير المحيلة الذي يكون حرّا.

وتنسحب الملاحظة نفسها على الجملة (35) إذ يمكن أن يؤوّل الاسم [النّفس] تأويلا حرّا في حيّز مقولته العاملة باعتباره عائدا بسيطا. كما يمكن أن يؤوّل تأويلا حرّا باعتباره تعبيرا محيلا، إذ أخذ الخطاب في هذا السّياق شكل تخاطب "فأمكن أن يتبادل المتخاطبان دوريهما فينقلب المتكلم مخاطبا والمخاطب متكلما"(الشّاوش،2001، 1086)، هذا القلب في الأدوار هـوالذي يفسّر عدم طلب العائد لمفسـّر داخل الجملة في التّأويل الثاني.

هـذه الأمثلة الاختباريّة من شأنها أن تحرج مبدأ ربط العائد كما صاغه شمسكي (1981) وتحرج توقعات بيكا (1987) الذي ذهب إلى أنّ العوائد المركّبه تكون محلّيّة وأنّ العوائد البسيطة تكون ذات إحالة بعيدة. في حين لاحظنا أنّ العائد الذّاتي في العربيّة ـ سواء أكان بسيطا أم مركّبا ـ يمكن أن يكون ذا إحالة بعيدة فيخرج عن حدود مقولته العاملة كما رأينا في (34أ وب، 35).

ويمكن أن نوظّف المقاربة الدّلاليّة الإعرابيّة لرولاند ورينهارت (1993) في تفسير الأبنية السّابقة لنصوغ بمقتضى ذلك المقاييس المتحكّمة في ربط العائد في العربيّة.

يحتلّ العائد [نفسه] ومفسّره [زيد] في (33) دورين محوريّين توافقهما وظيفتان إعرابيّتان مستقلّتان أي إنّهما لا ينضويان ضمن مركّب نحويّ داخليّ، فـ"زيد" مُحدِث- فاعل والعائد متحمّل- مفعول، فيكون ربط العائد في هذه الحالة محلّيّا محدّدا بمقولته العاملة التي تضمّه وتضمّ عامله [أهان].

نقترح تبعا لذلك مقياس الرّبط التّالي :

(36) إذا استقلّ كلّ من العائد الذّاتي ومفسّره بدور محوريّ فإنّ العائد يُربط في مقولته العاملة.

---

2) يمكن أن تُؤوّل "الـ" في هذه الحالة معوّضة للضمير وهو ما يسمح بتصنيفها ضمن العوائد.

لكنّ هذا المقياس لا يستوعب ربط العائد الذاتي في البنية التّوكيدية للعربيّة :

(37) [ضربت [زيداز نفسهز]]

حيث يحتلّ المركّب التّوكيدي برمّته دورا محوريّا، فيضطلع العائد ومفسّره معا بدور المتحمّل. ونلاحظ أنّ العائد الذاتي التّوكيدي أقرب العوائد إلى مفسّراتها، فيكون حيّز ربطه ضيّقا جدّا بالقياس إلى العائد في الجملة (33). ولاستيعاب هذه الحالة وجب أن نعيد صياغة المقياس (36) على النّحو التّالي :

(36أ) إذا استقلّ كلّ من العائد الذّاتي ومفسّره بدور محوريّ أو حملا معا دورا محوريّا واحدا فإنّ العائد يُربط في مقولته العاملة.

في المقابــــل إذا كان العائد الذّاتي لا يستقلّ بدور محوريّ ولا بوظيفة إعرابيّــة أساسيّة كما يحصل في البنية (34أ. [إنّ نجاح زيدز في هذه المهمّة [يتوقف على مدى الثقة بنفسهز]]) رُبط ربطا حرّا في مقولته العاملة شأنه شأن الضّمير. لاستيعاب هذه الحالة نقترح مقياس الرّبط التّالي :

(36 ب) إذا لم يستقلّ العائد الذّاتي بدور محوريّ فإنّه يُربط ربطا حرّا في مقولته العاملة.

نلاحظ إذن اختلاف حيّز ربط العائد الذّاتي في العربيّة، لذا احتجنا إلى مقياسين لتفسير ربطه. لكنّ المقياسين يعودان إلى مبدإ ربط العائد الذي اقترحه شومسكي (1981) ليصبح هذا المبدأ قابلا للتّقييس حسب تنوّع الألسن الطّبيعيّة.

سننظر الآن في كيفية ربط العائد التسويري (Quantifier anaphor) لتحديد مدى خضوعه لمقياسي ربط العائد الذاتيّ اللّذين اقترحناهما (36 أ، ب). لذلك نعيد النّظر في البنية التالية :

(26) [توقّع التلميذانز [أنّ كليهماز سيعاقب]]

في هذه الحالة يخرج العائد [كليهما] عن مقولته العاملة [أنّ كليهماز سيعاقب] ليجد مفسّره مخترقا بذلك مبدأ ربط العائد لشمسكي (1981) الذي ينصّ على اكتفاء العائد بمقولته العاملة ليتمّ تأويله. في المقابل ينسحب المقياس (36 ب) الذي اقترحناه في هذا المبحث على ربط العائد التسويري في هذا المثال، إذ نلاحظ أنّ العائد لــيس من الأدوار المحوريّة التي يــنتقيها الــفعل الرّئيسي (توقّع) في حين يمثّل مفسّره دورا محوريّا مستقلاّ ينتقيه الفعل الرّئيسيّ، لذا يربط العائد التّسويري في هذه الحالة ربطا حرّا في مقولته العاملة شأنه شأن الضّمير.

أما المثال التّالي فيطرح إشكالا :

(38) [أعجبتني [اللوحات الزّيتيّةز بعضهاز]]

إذ من المتوقع أن يخضع للمقياس (36أ) الذي اقترحناه فيُربط العائد داخل مقولته العاملة لاضطلاعه مع مفسّره بدور محوريّ واحد. غير أنّ خصوصيّة البنية البدليّة القائمة على تكرار العامل تجعل العائد والمفسّر كليهما يستقلّ بدور محوريّ في شبكتين محوريّتين مختلفتين : واحدة تخصّ الفعل المتحقق لفظا وأخرى تخصّ الفعل المضمر العامل في البدل كما تبيّنه البنية الأصل التّالية :

(38أ) [[أعجبتني اللوحات الزّيتيةi] [أعجبني بعضهاi]]

ولا يمكن للمقياس (36ب) الذي اقترحناه أن ينسحب على البنية البدليّة لأنّ العائد يستقلّ بدور محوريّ. يمكن أن نعدّ هذا النوع من الأبنية حالة استثنائيّة يربط فيها العائد التسويري ربطا حرّا في مقولته العاملة خاصّة بعد أن قلّ استعمالها في العربية الحديثة وتحوّلت لتأخذ شكل البنية الاستئنافيّة[4].

نستنتج إذن أنّ العائد الذاتي والعائد التسويري في العربية يخضعان لمقياسي الرّبط (36أ و36 ب) مع اعتبار حالة البدل حالة استثنائيّة. ونعدّ هذه المقاييس أقدر اختياريّا على استيعاب خصائص ربط العائد في العربيّة من مبدإ ربط العائد لنظريّة الرّبط المعياريّة (1981)، وهذا يعني أنّ ما اقترحه شمسكي يخرج عن الكليّات ليدخل ضمن مقاييس التّغيّر.

2. 3. حالة أسبقية المتغيّر في البنية المنجزة :

هي حالة تخترق مبدأ التّحكّم المكوّني الذي ينصّ على أسبقيّة المفسّر على المتغيّر، وسننظر فيها باعتماد الأبنية التالية :

(39) [لا أدري أيّ صورة من صورهi سيختار عمروi]

[Wich picture of himself$_i$ did John$_i$ buy] (40)

يظهر بوضوح أنّ المفسّرين (عمرو، John) في (39 و40) وردا لاحقين للضّمير المتصل وللعائد، ورغم ذلك فالرّبط صحيح ممّا يشكّك في مشروعيّة أسبقيّة المفسّر على المتغيّر.

فكيف فسّرت التوليديّة هذا النوع من الأبنية المشكلة؟

يترك النقل في منوال التّحكّم والرّبط (1981) أثرا، غير أنّ شمسكي (1995) بدّل تصوّر الأثر بالنّسخة (Copy)، فيترك كلّ نقل نسخة ذات خصائص مطابقة للمفسّر وتظهرهذه النّسخة في الشكل المنطقي، ثمّ تخضع إلى الحذف في مستوى الشكل الصّوتي.

---

3) انظر في ذلك سميّة المكي (1999) : الأبنية القائمة على الإضمار والتّفسير : حالة البدل، الملحق ص 118-123 (بحث مرقون).

نبيّن ذلك من خلال المثال التالي :

(41) [أيّ كتاب قرأ زيد]؟

يؤدّي نسخ المركّب بالاستفهام "أيّ كتاب" إلى تولّد التمثيل (41 أ) :

(41أ) [أيّ كتاب قرأ زيد أيّ كتاب]

ثمّ تشتغل قواعد التّأويل في الشّكل المنطقي لتفرز التمثيل التالي :

(41 ب) [[أيّ س] [س كتاب]]
[[أيّ س] [س كتاب] قرأ زيد [أيّ س] [س كتاب]]

وفي مستوى الشكل الصّوتي يتمّ حذف [س كتاب] الأولى و [أيّ س] الثانية لنحصل على التمثيل التالي (41 ج) [[أيّ س] قرأ زيد [س كتاب]]

بهذا التشكّل يُردّ الاسم [كتاب] إلى موضعه الأصلي. فتيسّر نظريّة النّسخة توظيف آليّة إعادة البناء (Reconstruction) في معالجة البنيتين (39 و40) كما يلي :

تبدأ إعادة البناء بنسخ المركّب الاستفهامي نسخا يولّد التمثيلين التّاليين :

(39أ) [لا أدري [أيّ صورة من صوره] سيختار عمرو [أيّ صورة من صوره]]

(40أ) [[Wich picture of himself] did John buy [wich picture of himself]]

ثمّ تطبّق لاحقا قواعد التّأويل في الشكل المنطقي فيسند إلى النّسخ التّمثيل التّالي :

(39ب) [لا أدري [[أيّ س] [س صورة من صوره]] سيختار عمرو [[أيّ س] [س صورة من صوره]]]

(40 ب) [[[Wich x] [x picture of himself]] did John buy [[Wich x] [x picture of himself]]

وفي مرحلة موالية يتمّ حذف مكوّن موجود في الرّابط وآخر موجود في المربوط لنحصل على ما يلي :

(39ج) [لا أدري [أيّ س] سيختار <u>عمرو</u>$_i$ [س صورة من صوره$_i$]]

(40 ج) [[Wich x] did <u>John</u>$_i$ buy [x picture of himself$_i$]

بذلك يصبح المفسّر المسطّر سابقا للضّمير المتّصل في (39ج) وسابقا للعائد في (40ج)، فتكون إعادة البناء ضروريّة في هذه الأبنية إنقاذا لمبدإ أسبقيّة المفسّر على المتغيّر.

واضح إذن أنّ آليّة إعادة البناء التي جاءت في الأدنوية (1995) لا تختلف عن فرضيّة التقديم والتأخير التي وظّفتها النّظريّة النحويّة العربيّة، إلا أنها في التوليدية تشتغل على الشكل المنطقي وهو أمر متوقع في إطار البرنامج الأدنوي الذي استغنى عن البنية العميقة والبنية السطحيّة، أمّا في النظريّة النّحويّة العربيّة فتشتغل على الأصل والفرع.

2. 4. أبنية ملتبسة :

تواجه نظريّة الرّبط كذلك أبنية ملتبسة لا تتوقعها المبادئ التي وضعها شمسكي (1981). سننظر في هذا الإشكال في مستوى تأويل الضمير أوّلا ثمّ في مستوى تأويل العائد.

تطّرد القراءة الملتبسة للضّمير المتّصل في حالات حذف المركب الفعلي وهو ما نلاحظه في المثال التالي :

(41) [قال زيد إنّه يحبّ أمّه كثيرا وكذلك عمرو]

يتحقق الالتباس هنا في العبارة "كذلك" التي تختزل فيما تختزل ضميرا متّصلا، وتبعا لذلك تقبل الجملة (41) تأويلات مختلفة حسب العلاقة الرّابطة بين الضمير ومفسّره :

(41 أ) [قال زيدذ [إنّه يحبّ أمّهذ كثيرا]ر وقال عمرو [إنّ زيداذ يحبّ أمّ زيدذ كثيرا]ر]

[قال زيدذ [إنّـهذ يحبّ أمّـهذ كثيرا] ر وقال عمرو [إنّـهذ يحبّ أمّـــهذ كثيرا] ر]

فيؤوّل الضّمير في المركّب المحذوف تأويلا يوافق تأويله في المكوّن المتحقق لفظا، وذلك نتيجة التّطابق اللّفظيّ بين ما حذف وما تحقق لفظا كما تبيّنه القرينة الإحاليّة (ر). فأدّى التّقارن الإحالي بين كلّ الضّمائر إلى ربط يأخذ شكل سلسلة.

وتقبل الجملة (41) تأويلا آخر على النّحو التالي :

(41 ب) [قال زيدذ [إنّهذ يحبّ أمّهذ كثيرا] وقال عمروز [إنّ عمراز يحبّ أمّ عمرز كثيرا]]

[قـال زيـدذ [إنّـــهذ يحبّ أمّـهذ كثيرا] وقال عمروز [إنّـــهز يحبّ أمّـــهز كثيرا]]

حيث لا يأخذ الضّـمير المتّصل المحذوف في هذه الحالة إحالته من "زيـــد"، بل يأخذ إحالته من ضمير ثان يقع داخل المركّب المحذوف ويستمدّ بدوره إحالته من مفسّره [عمرو]. ونلاحظ أنّ الضّمير في المركّب المعطوف عليه يقطع المسافة نفسها لتحقيق إحالته، فتُناظر العلاقة الرّابطة بين الضّمير

ومفسّره في المركّب المحذوف العلاقة الرّابطة بين الضّمير ومفسّره في المركّب المتحقق معجميّا في (41 ب) كما توضّحه أسهم الرّبط.

غير أنّ الجملة (41) تقبل قراءة أخرى يغيب فيها التّأويل التّناظري :

(41 ج) [قال زيد [إنّه يحبّ أمّه كثيرا] وقال عمرو [إنّ عمرا يحبّ أمّ زيد كثيرا]]

[قال زيدذ [إنــهذ يحبّ أمهذ كثيرا] وقال عمروز[إنّــهز يحبّ أمّهذ كثيرا]]

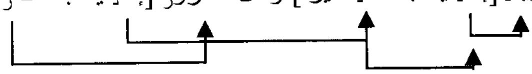


فنلاحظ أنّ الضّمير المتّصل الأوّل يأخذ إحالة قريبة من المفسّر [عمرو]، أمّا الضّمير المتّصل الثّاني فيخرج عن المركّب المحذوف ليجد مفسّره [زيد] في المركّب المتحقق معجميّا، فيكون ربطه متسلسلا.

هذه التّأويلات المختلفة لا يتوقعها مبدأ ربط الضّمير لنظرية الرّبط المعياريّة، فرغم أنّ الضّمير في (41أ، ب، ج) حرّ في مقولته العاملة فإنّ ذلك لا يحلّ الالتباس ولا يتوقعه، بل لا يمكن لهذا المبدإ أن يتوقع لحن القراءة (41 د) :

(41د)*[قال زيدذ [إنّه يحبّ أمّهذ كثيرا] وقال عمرو[إنّ زيدا يحبّ أمّ عمرو كثيرا]]

*[قال زيدذ [إنّهذ يحبّ أمّهذ كثيرا] وقال عمروز [إنّهذ يحبّ أمّــهز كثيرا]]



ويمكن أن نفسّر لحن هذا التّأويل بتقاطع أسهم الرّبط.

نتأمّل الآن المثال الموالي :

(42) [قال زيد إنّـه باع سيّارته وكذلك عمرو]

تناظر هذه الجملة بنيويّا الجملة (41)، إذن من المتوقع أن تقبل أربعة تأويلات : ثلاثة منها نحويّة وواحد لاحن على نحو ما رأينا في (41) :

(42) أ. [قال أحمدذ [إنّه ذ باع سيّارتهذ] وقال رامي [إنّهذ باع سيّارتهذ]]

ب. [قال أحمدذ [إنّه ذ باع سيّارتهذ] وقال راميز [إنّهز باع سيّارتهز]]

ج. *[قال أحمد ذ [إنّه ذباع سيّارتهذ] وقال راميز [إنّهز باع سيّارتهذ]]

د.*[قال أحمدذ [إنّه ذ باع سيّارتهذ] وقال راميز [إنّهذ باع سيّارتهز]]

حيث يمكن للضّميرين المتّصلين في المركّب المحذوف أن يتقارنا إحاليّا مع مفسّر بعيد [أحمد] كما يظهر في التّأويل (42أ) أو مع مفسّر قريب [رامي] كما في (42ب). أمّا ربطهما بمفسّرين مختلفين كما يبيّنه اختلاف القرائن الإحاليّة في (42ج ود) فيؤول إلى بنيتين لاحنتين.

نلاحظ من خلال هذه التّقليبات أنّ تأويل الضّمير في (42 أ و42 ب) يناظر تأويله في (41 أ و 41 ب) تباعا، وكذلك يناظر لحن البنية (42 د) لحن البنية (41 د). أمّا الرّبط في (42ج) فيؤدّي إلى بنية لاحنة لم نواجهها في (41 ج). فيتعذّر بذلك الحصول على تفسير ينتظم هذا النّوع من الأبنية.

ونلاحظ الالتباس نفسه مع العائد الذاتي المحذوف في البنية التناظريّة التّالية :

(43) [يعترف زيد ذ دائما أنّه ذ يؤثر نفسه ذ وكذلك عمرو]

(43) أ.[يعترف زيدذ دائما [أنّهذ يؤثر نفسهذ] ويعترف عمروز [أنّهز يؤثر نفسه ز]]

(43) ب.[يعترف زيدذ دائما [أنّهذ يؤثر نفسهذ] ويعترف عمرو [أنّهذ يؤثر نفسهذ]]

حيث يمكن للضّميرين في المركّب المحذوف أن يُربطا ربطا قريبا بالمفسّر [عمرو] كما يظهر في (43أ) أو ربطا بعيدا بالمفسّر [زيد] كما في (43ب).

ولكنّ مبدأ ربط العائد لشمسكي (1981) يتوقّع في هذه الحالة لحن التأويل التالي بما أنّ العائد الذاتي الثاني [نفسه] قد خرج عن مقولته العاملة ليأخذ إحالة بعيدة :

(43 ج) *[يعترف زيدذ دائما [أنّهذ يؤثر نفسهذ] ويعترف عمروز [أنّهز يؤثر نفسه ذ]]

3. إشكال التّقارن الإحالي :

تقوم منظومة الرّبط على علاقة التقارن الإحالي التي تستعمل القرائن الإحاليّة للتعبير عن هذه العلاقة، إلاّ أنّ استيعاب هذه العلاقة يثير بدوره إشكالات أخرى من اليسير ملاحظتها في الأمثلة التالية :

(44) [لقد حدّث أحمدذ حليمة د حول ضرورة رحيلهماذ د للبحث عن وطن جديد]

(45) * [نحن {ذ، ز، د} نحترمنـــي ذ]

(46) [هم { ذ،ر، ز } يحترمونه{*ذ /*ر/*ز/ د}]

تمثل الجملة (44) نموذجا للمفسّر المنشطر Split antecedent)، شمسكي،99،1995) حيث يتحقّق مفسّر الضمير المثنّى في اسمين واقعين في موضعين إعرابيّين مختلفين، لذلك يحمل الضمير (هما) قرينتين إحاليّتين (ذ، د) حيث تحيل القرينة (ذ) على المفسّر [أحمد] وتحيل القرينة (د) على المفسّر [حليمة].

أمّا الجملة (45) فلا تقبل التأويل بتقارن ضمير المتكلّم المفرد والمتكلم الجمع لأنّ المفسّر يحتوي المتكلّم المفرد، فلا يمكن تفتيته وعزل "أنا" عنه، فضمير المتكلّم الجمع (نحن) في العربيّة له سمات تجعل المتكلّم المفرد منضويا فيه لا منقطعا عنه. ولكن يمكن أن تكون البنية نحويّة في ألسنة أخرى يكون فيها ضمير المتكلّم المفرد غير منضو ضمن المتكلّم الجمع. ويقوم الرّبط في (46) كذلك على الانفصال الإحالي فيؤشّر للضّميرين بقرائن إحاليّة مختلفة.

وقد اعتمدنا في التعبير عن التّقارن الإحاليّ مقترح لاسنيك (1981 Lasnik) الذي يقوم على مفهوم المجموعة، إذ تحتوي المجموعة جملة من القرائن الإحاليّة تحيل كلّ قرينة فيها على عنصر من عناصر الاسم، فيؤدّي الاشتراك في قرينة واحدة بين الضميرين إلى لحن البنية كما يظهر في (45). وتمنع القرينة (د) الضمير المفعول "ــه" في (46) من التّقارن مع أيّ عنصر من عناصر مجموعة الضّمير الغائب الجمع : {ذ،ر،ز} حتّى تكون البنية نحويّة.

لذا وجب أن يستوعب شرط ربط الضمير بالضمير حسب لاسنيك ظاهرة عدم التّشابك الإحالي (Overlap in Reference) على النّحو التالي :

(47) يجب أن لا تتشابك القرينة الإحاليّة للضمير مع قرائن مفسّره.

ويعرّف لاسنيك (1981) التشابك الإحاليّ كما يلي :

(48) مجموعة القرائن الإحاليّة "أ" لا تتشابك مع مجموعة القرائن "ب" إذا كان تقاطع "أ" و "ب" فارغا (أ ∋ ب = 0).

فيمنع هذا التّشابك المرجعيّة المتداخلة مع ضمائر الغائب الجمع والمفرد :

(49) [هم { ذ، د، ر } يحترمونهم{*ذ/*د/*ر } {ز/ س/ ش }]

(50) [هوذ يحترمه*ذ/د]

لكن تضعف هذه المقاربة حسب رأينا في حالة المثال (51) حيث يمكن للضمير المتّصل (ـها) أن يتقاطع مع مجموعة قرائن الضمير (هما) في قرينة واحدة مخترقا ظاهرة عدم التّشابك الإحالي التي وضعها لاسنيك :

(51)

[يبذل زيدذ وهندر مجهودات كبيرة للارتقاء في عمليهماذد]، [وقد توفقاذد إلى حدّ الآن في الحصول على منصب هامّ لهاد]

في هذا السّياق اقترح رولاند ورينهارت (1993) خاصّيّة تمييزيّة بين حالات تشابك المرجع النحويّة واللانحويّة تكمن في طبيعة المحمول، فإذا كان

الضمير متعلّقا بمحمول جمعي وقع اعتماد القراءة القائمة على تشابك الإحالة، أمّا إذا كانت توزيعيّة تعذرت مثل هذه القراءة :

ويقوّيان هذا الزّعم بالمثالين التاليين :

(52)

[We$_{\{ij\}}$ elected me$_{i}$]
[naħnu-NOM ʔintaxabnā ni-ACC]
*[نحنذ انتخبنانيذ]

(53)

*[We $_{\{ij\}}$ voted me$_{i}$
naħnu-NOM sˀawwatnā ni-ACC
* [نحن{ذ، د، ر} صوّتنا ليذ]

فالفعل (To elect)محمول جمعيّ (Collective predicate) يسمح بتشابك الإحالة، أمّا الفعل (To vote) فهو محمول توزيعي يقتضي أن يصوّت كلّ فرد بصفة منفردة، وذلك ما يفسّر لحن المثال (53) الذي لا يقتضي تشابك الإحالة.

إلاّ أنّ هذه المقاربة تضعف في العربيّة نتيجة لحن البنية الموافقة لـ (52). ويمكن أن نستدلّ كذلك من خلال الجملة الموالية على أنّ تشابك الإحالة لا يتطلّب بالضّرورة المحمول الجمعيّ :

(54) [كلّ واحد منهم {ذ، د، ر} صوّت لهذ ليمثل مجموعتهم]

فرغم أنّ الفعل "صوّت" في (54) ذو تأويل توزيعيّ فإنّ تشابك الإحالة بين ضمير الغائب المفرد وضمير الغائب الجمع لا يولّد بنية لاحنة.

أمّا ربط العائد في إطار مقاربة لاسنيك فيتطلّب تعادل مجموعة القرائن الإحاليّة على خلاف ما رأينا مع الضّمائر :

(55) [زيدذ معجب بنفسهذ]

(56) [الزّيدون{د،ذ،ز} معجبون بأنفسهم{د،ذ،ز} *{د،ذ} *{د،ذ،ز،س}]

(57) *[الزّيدون{د،ذ،ز} معجبون بنفسه*{د} *{ذ} *{ز}]

يعدّ التقارن الإحالي في المثال (56) في مستوى المجموعتين :{د،ذ} و{ د،ذ،ز،س} خاطئا لعدم تحقق تعادل بين مجموعة القرائن الخاصّة بالعائد ومجموعة القرائن الخاصّة بالمفسّر. أمّا في المثال (57) فإنّ نتيجة التقاطع غير الكافية بين العائد ومفسّره تؤدّي إلى بنية لاحنة.

ولكنّ خصوصيّة العائد المركّب في العربيّة الذي يقتضي كما ذكرنا سابقا توظيف مبدأين للرّبط : مبدأ ربط العائد ومبدأ ربط الضمير تضعف مرّة أخرى

مطلب عدم التّشابك الإحالي في مستوى ربط الضمير في (55-57) لأنّنا في هذه الحالة إزاء التّعادل الإحالي وهو تعادل يعود إلى التصاق الضمير بالعائد.

3. الخاتمة :

بيّنّا في هذا البحث أنّ مبادئ نظريّة الرّبط موضوع شكّ، إذ تواجه عديد الأبنية المشكلة التي من شأنها أن تحول دون تحقيق تمثّل موحّد للواقع يرتقي بها إلى الكلّيّة. وقد اختبر عدد من اللّسانيّين مبادئ الرّبط التي اقترحها شمسكي (1981) فوقفوا على ضرورة إعادة صياغة هذه المبادئ وتدقيقها لتشمل أكبر عدد من المعطيات، واختبرنا بدورنا نظريّة الرّبط بتشغيلها على أبنية من العربيّة فلاحظنا ضعف فرضيّة التّوزيع التّكاملي بين الضّمير والعائد، إذ يمكن للضمير أن يعوّض العائد دون أن يؤدّي ذلك إلى تغيير تأويل البنية أو لحنها.

وبرهنا من خلال أمثلة متنوّعة من العربيّة نجاعة المقاربة الدّلاليّة الإعرابيّة لرولاند ورينهارت (1993) التي ترى أنّ الإطار البنيويّ الوحيد الذي يكون فيه العائد في توزيع تكامليّ مع الضّمير هو الذي يستقلّ فيه العائد والضّمير بدور محوريّ وبوظيفة إعرابيّة داخل البنية. بل لاحظنا أنّ العائد والضّمير في العربيّة يمكن أن يتواجدا معا في بنية التّوكيد، وهذه الظّاهرة من شأنها أن تضعف مبدأي ربط العائد والضّمير (1981).

وفي مرحلة موالية وسّعنا المجال الاختباري لمبدإ ربط العائد كما اقترحه شمسكي (1981)، فلاحظنا عدم قدرة هذا المبدإ على تفسير عديد الأبنية المشكلة من العربيّة، لذلك اقترحنا لاستيعابها مقياسين اثنين هما التّاليان :

- إذا استقلّ كلّ من العائد الذّاتي ومفسّره بدور محوريّ أو حملا معا دورا محوريّا واحدا فإنّ العائد يُربط في مقولته العاملة.
- إذا لم يستقلّ العائد الذّاتي بدور محوريّ فإنّه يُربط ربطا حرّا في مقولته العاملة.

نظرنا كذلك في حالة الأبنية التي تحرج مبدأ التّحكّم المكوّني بسبب سبق المتغيّر للمفسّر، وقد وظّف البرنامج الأدنوي لاستيعابها آليّة إعادة البناء التي لا تختلف من حيث التّصوّر عن فرضيّة التّقديم والتّأخير النّحويّة العربيّة.

وقفنا كذلك على أبنية ملتبسة تقبل تأويلات عدّة في حالتي ربط الضّمير والعائد، فتضعف القدرة التّكهّنيّة لمبادئ الرّبط (1981) ممّا قد يحول دون وضع نظريّة صارمة لاستيعابها.

وأخيرا تعرّضنا لإشكال التّقارن الإحالي، وبيّنّا أهمّيّة المقاربة التي اعتمدها لاسنيك (1981) القائمة على تصوّر المجموعات، لكنّ هذه المقاربة تواجه بدورها أمثلة مضادّة تجعل ما أدركته من نتائج منضويا في إطار المقاييس.

وفي سياق هذا الحرج الذي تواجهه نظريّة الرّبط تظلّ مبادئها في حاجة إلى مزيد الاختبار والضّبط لتحديد المقاييس المتحكّمة في هذه الظّاهرة حسب كلّ لسان، ويظلّ مقترح شمسكي (1981) حلقة أساسيّة في تدقيق النّظريّة وتوسيع مجالها الاختباريّ.

سميّة المكّي

المراجع

الاستراباذي (1996) : شرح الكافية، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، ط2 منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

الشاوش محمّد (2001) : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربيّة : " تأسيس نحو النصّ"، منشورات كلّيّة الآداب منوبة ضمن سلسلة اللسانيات، المجلّد 14، ط 1، تونس.

المكّي سميّة (2000) : الأبنية القائمة على الإضمار والتفسير : حالة البدل، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمّقة بإشراف محمد صلاح الدّين الشريف، مرقون، كلّيّة الآداب منّوبة.

Chomsky Noam (1981) : Lectures on government and binding- Dordrecht : Foris.
(1987) .Concepts et conséquences de la théorie du gouvernment et du liage، in la nouvelle syntaxe, Ed. du Seuil, Paris.
(1993)A Minimalist Program for Linguistic Theory in Hale.K and keyser SI Eds, essays in honor of Sylvain Bromberger Cambridge, MIT Press، 1-52.
(1995)The Minimalist Program, the MIT Press, Cambridge Massachusetts, London.

Manzini MR and Wexler K (1987) : Parameters, Binding theory, and learnability. Linguistic Inquiry 18, 413-444.

Ouhalla Jamal (1999) : Introducing transformational Grammar : from principle and parameter to Minimalism, Second Edition. Oxford University Press, New York

Pica Pierre (1987) : On the nature of the reflexivization cycle. In McDonough J and Plunkett B. ed. Proceedings of the seventeenth annual meeting of NELS، vol.17, 483-500.

Reinhart Tanya and Reuland Eric (1993) : Reflexivity. Linguistic Inquiry 24, 657-720

Lasnik Howard (1981) : Essays on Anaophora. Linguistic Inquiry, 12, 39-53 .
(1999) Minimalist Analysis, 1st published Blackwell publisher